

من قول من هناك من اصحاب مالك انه يجوز النقل الى الاسم القبيح في
الاسم في حال شدة المعروف انه اذا سكت امامه بين الكثير والعاقل
ان لا يضر او يتبدل بغيره فليكن العلم بالاسم الكلي والعاقل
سكوت مع السماع وطاهر الخلف ان الاصل هو السكت لا يرفع السكوت
وحركه ومبصره انما في كل المختص بالسكوت بانظره في اسم الصلوة
عكسها والصلوة عكس بقوله ورد السماع على الاسم والبصائر ان يبين
احد ويعني ان المأموم انما يدرك ركعة ما كثر في الاسم بينه وبين
السماع على امامه ان يعلم عليه تسليمة كاشية بعد التسليمة الاولى التي
يجزها من الصلوة فبما ان الرفع لا يرفع الصلوة ان كان المأموم خلف الاسم
او امامه او من بينه او من خلفه وكذا حركة ولو كان مسبوقا لم يرفع حتى يرفع
امامه وهو الجزم اليه مالك واخره ابن الفاسم ويصعد ايضا تسليمة
كاشية على المأموم المرزق لركعة ما كثر ان كان عكسها وكذا حركة ولو كان
مسبوقا لم يرفع حتى يرفع من على يساره وهو الجزم اليه مالك واخره
ابن الفاسم فقال للثوري وموافق لان السماع قبله دعاء وهو قوله فترت عن
جيب ردها وقوم يرفعون بكلامه ان الفرائض في شهر الحجاب بان
كان على بشاره مسجون فكان ستر فيقول على الرد فلو كان سلمه ويقل الرد
لان لا يرفع الحجاب وهو كذا حسن ومعه ميل الى ترجيح السماع على
البصائر اذا كان بين مسجون وساق للفقهاء وهو ظاهر قول الخلف وقد اختلفوا
الظاهر وانما في كل الرد وايضا لما نقله الجواهر عن بعض الشيعة ان التسليمة
الاولى من الاسم والمأمومين للجزم من الصلوة ونفع على المأمومين بالجمع
مفرد كان الرد سنة فلو رد غير الصلاة ما نهى من رد العلم وهو كذا حسن
تعليمات
اول ما يشره الخلف من ان الرد على الاسم والرد
على من في البصائر انما هو التي ذكره الحسين في نشر الرسالة في قولها
وعن ما الفاسم عياض في قوله سنة واكثره وفي نشر الخلف كل المختص
ويقتله كذا الخلف وعرف ابن جرير في الفرائض والفرار الى الرد



عل

على الاسم في السنن وفي تركه وامعه الرد على البصائر في شواغل حكم
وعلمها الى جماعة في جرح العين بقيلتين انتم الخلف انما
ما يشره الخلف مؤتمرا بالمرتب وهو المشهور وهو امر اربع روايات
في سماع المأموم الكاشية ان يبلغ تسليمة بين الاولى للجزم من الصلوة
والثانية للرد على الاسم او عليه وعلى من في البصائر على اختلافهم في ذلك
القول الكاشية ان يبلغ تلك كلفه يتغير بانه على البصائر في الرد على الاسم
انما البصائر انما يشره في ذلك انتم الخلف في قوله تسليمة بينه وبين
سامع الخلف ان ياتي غير التسليم بان يقول من على البصائر كلف الختم
ليكون كلفه تطهير المشهور وهو مؤتمرا بالمرتب الكاشية ان يبلغ بلزك
ركعة مع الاسم بل يشره في ما يبلغ على الاسم ولا يبلغ عليه في حكم الجزم
انتم الخلف انما يشره في حال المختص والجزم ان تسليمة الرد على
عليك وعلى السماع في انما للصلوة عكس بقوله ورد انما يكون
مؤتمرا كاشية ويعني ان الزايد على مخرار انما كاشية سنة في
على احد الغوليين فقال في التوضيح كتابه للزهد وعرف الثانية والواحد
منها احسن ليك واختلف في الزايد بنصب عليه الرجوع او موضعه
واشكر ما في الزايد في حق العزو والاسم والمأمومين واما هو
مستويا فيجب فيه النظر في جرحه كالمروي من الركوع في الصلاة الاولى
انما وكذا الخلف يفتق استواءه في جرحه ما كثر في انما للصلوة سنة
عكس بقوله وانما في اسمك الاول فلو انما الاسم ما يخلو ان يشر
في الصلوة الا حرام وما في الكثير وسمع الله من حركة لفتحة من وراءه اما
المأمومين فيجب تسليمة التخليل قبله لان يتوسل به الرد واما البصائر
الخلف انتم ما حكمه بانتم اجروا ان منقول انتم الخلف عبارة الخلف
فترت عن ان المسئلة معروفة في المأمومين في رد العزو والاسم ومن
علمت ان الاسم كما المأمومين في الجرح بالسمع والاداء على السماع اشار لوجوب
عكس من بقوله والصلوة على البصائر انما عليه وعلى من قبله في الصلاة

